

A Critique on the Argument of the Contemporary Yamani Claimant to the Verses of "Fitrat" and "Ikmal Din" in the Continuation of Special Deputyship¹

Mohammad Shahbazian¹ 

Mahdi Akbarnejad² 

1. Assistant professor, Department of Current Studies, Research Center for Mahdism and Futurology, Islamic Sciences and Culture Academy (corresponding author).

m.shahbazian@isca.ac.ir

2. Full Professor, Department of Quranic and Hadith Sciences, Ilam University.

m.akbarnejad@ilam.ac.ir



Abstract

A special deputyship was the succession for Imam Mahdi during his minor occultation. The holder of this position had the scientific, political and economic supervision of the Shiite community, including other lawyers and ordinary Shiites and because of the direct connection with Imam Mahdi, the questions of the Shiites have been answered through them. In addition, in order to achieve this position, a direct and explicit text from the divine Hujjah was necessary. Imamiya considered this position unique to four of the jurists of the minor occultation period and mentioned them with the phrase "Nuwwab Arba'a (The Four Deputies)". According to this position, some contemporary deviant currents have tried to distort their

1. **Cite this article:** Shahbazian, M., & Akbarnejad, M. (2024). A Critique on the Argument of the Contemporary Yamani Claimant to the Verses of "Fitrat" and "Ikmal Din" in the Continuation of Special Deputyship. *Va'ad al-Umam fi Al-Qur'an va Al-Hadith*, 1(1), pp. 91-112.

<https://doi.org/10.22081/jpnq.2024.67871.1007>

* **Publisher:** Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran.. ***Type of article:** Research Article

▣ **Received:** 01/01/2024 ● **Revised:** 01/02/2024 ● **Accepted:** 22/02/2024 ● **Published online:** 06/03/2024

© **The Authors**



meaning and number and through citing some verses and narratives, have tried to consider the continuation of special deputyship after the fourth deputy as necessary and consider themselves as the last special deputy before reappearance of Imam Mahdi. In this article, we will answer this question with a descriptive-analytical method, what are the Qur'anic reasons for the claimant of contemporary Yamani and its criticism in the claim of the continuation of special deputyship after minor occultation? The findings of this study suggest that, in addition to the contradiction of Ahmad Ismail's statement regarding the interruption and non-interruption of the special deputyship after minor occultation, his understanding of the phrase "fitrat" in the Qur'an is wrong, and what is meant by this word is not a hidden divine proof (hujjah), but rather what is meant is the absence of a prophet who owns the Sharia. Furthermore, what is meant by the verse "Ikmal Din" is the necessity of the existence of infallible divine Hujjah, the only example of which is Imam Mahdi.

Keywords

Claimant, Yamani, Fitrat, Ikmal Din, special deputyship.

نقد استدلال تيار "مُدَّعي اليمانية المعاصر" بآيات "الفترة" و"إكمال الدين" في استمرار النبية الخاصة



مهدی اکبرنجاد^۲

محمد شهبازیان^۱

۱. استاذ مساعد قسم معرفة التيارات بمعهد المهدوية والدراسات المستقبلية في المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية (الكاتب المسئول)، إيران، قم.

m.shahbazian@isca.ac.ir

۲. استاذ في قسم علوم القرآن والحديث جامعة إلام، إيران، قم.

m.akbarnejad@ilam.ac.ir

۹۳
وَحْدُ الْأَمَمِ
فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ

المخلص

النبوة الخاصة هي الخلافة لحضرة المهدي عليه السلام أثناء غيبة الصغرى، وكان لصاحب هذا المنصب، الإشراف العلمي والسياسي والاقتصادي على الطائفة الشيعية، بما في ذلك الوكلاء الآخرين والشيعية العاديين، وبسبب التواصل المباشر مع حضرة المهدي عليه السلام تم الرد على أسئلة الشيعة عن طريقهم. بالإضافة إلى ذلك، للوصول إلى هذا المنصب، كان لا بد من نص مباشر وصریح من حجة الله عليه السلام. وقد خصَّ الإمامية هذا المنصب بأربعة من فقهاء الغيبة الصغرى وذكرهم بعبارة "النواب الأربعة". ووفقاً لمكانة هذا المنصب، فقد حاولت بعض التيارات المنحرفة المعاصرة تحريف معناه وعدده، وحاولت، مستشهدة ببعض الآيات والأحاديث،

* الاستشهاد بهذا المقال: شهبازیان، محمد؛ أكبر نجاد، مهدي. (۲۰۲۴م). نقد استدلال تيار "مُدَّعي اليمانية المعاصر" بآيات "الفترة" و"إكمال الدين" في استمرار النبية الخاصة. وعد الأمم في القرآن والحديث، ۱(۱)، صص ۹۱-۱۱۳.
<https://doi.org/10.22081/jpnq.2024.67871.1007>

□ نوع المقالة: مقالة بحثية؛ الناشر: المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية © المؤلفون.

□ تاريخ الاستلام: ۲۰۲۴/۰۱/۰۱ • تاريخ الإصلاح: ۲۰۲۴/۰۲/۰۱ • تاريخ القبول: ۲۰۲۴/۰۲/۲۲ • تاريخ الإصدار: ۲۰۲۴/۰۳/۰۶

© The Authors



اعتبار استمرار النيابة الخاصة بعد النائب الرابع أمراً ضرورياً، وتعتبر نفسها النائب الخاص الأخير قبل الظهور. هذا المقال إجابة لسؤال: ما هي الأدلة القرآنية لادعاء الإيمان المعاصر ونقده في دعوى استمرار النيابة الخاصة بعد الغيبة الصغرى؟ ومن نتائج هذا البحث الذي تم تقديم بالمنهج الوصفي التحليلي أنه بالإضافة إلى تناقض كلام أحمد إسماعيل فيما يتعلق بانقطاع وعدم انقطاع النيابة الخاصة بعد الغيبة الصغرى، فإن فهمه لمصطلح "الفترة" في القرآن خطأ والمقصود بكلمة "الفترة" ليس إخفاء الحجة الإلهية، بل المقصود هو غياب النبي الذي يملك الشريعة. كما أن المقصود بآية "إكمال الدين" هو ضرورة وجود الحجة الإلهية المعصومة، ومثال ذلك الوحيد حضرة المهدي عليه السلام.

الكلمات المفتاحية

مدعي الإيمان، الفترة، إكمال الدين، النيابة الخاصة.

مقدمة

إنّما الاعتقاد بوجود "النواب الأربعة" في زمان الغيبة الصغرى من تعاليم الإمامية الإجماعية. ورغم وجود وكلاء العامين في زمان الغيبة الصغرى، إلا أن علماء الشيعة وشيوخها اعتبروا تعريفا وخصائص مميزة لهذه الفئة من الوكلاء - الذين أصبحوا يعرفون بالنواب الخاصة (المقاني، ١٤٣١هـ، ج ٢، ص ١٤٢). ومن خصائص هذه الفئة من الوكلاء التعيين بالنص المباشر للإمام أو عبر النائب الخاص السابق، والتواصل المباشر مع حضرة المهدي عليه السلام لتلقي الأجوبة منه، وتلقي الأوامر والتوقيعات المكتوبة من حضرة المهدي عليه السلام وتقديم الكرامات من أجل إثبات أنفسهم، وكانوا مسؤولين عن الحفظ والإشراف على شؤون الشيعة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية (الصدر، ١٤٢١هـ، ج ١، ص ٦٠٩).

وقد ذكر علماء الإمامية أن عدد النواب الخاصة يقتصر على أربعة أشخاص، واعتمدوا في إثبات ذلك على أدلة منها: التوقيع المرسل إلى علي بن محمد السمري (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج ٢، ص ٥١٦). وهذا الانحصار لعدد النواب قد أكد عليه علماء الإمامية وأجمعوا عليه (المفيد، ١٤١٣هـ، ج ٢، ص ٣٤٠؛ الطوسي، ١٤١١هـ، ص ٣٩٣). وقد تعرض قضية "انقطاع الوكلاء الخاصين" أثناء الغيبة الكبرى للهجوم مع مرور الوقت، وحاولت التيارات المهدوية المنحرفة في تحريفه وتشويهه. في هذه الأثناء، أحدث أحمد إسماعيل البصري - مدعي الإمام الثالث عشر والنيابة الخاصة والجمانية - تحريفات في هذه العقيدة بتثبته الخاطئ ببعض الآيات والأحاديث وتفسيرها على رأيه، وقد غرس وجهة نظره المنحرفة في عدم حصر عدد النواب الخاصة وضرورة استمرار وجود النائب الخاص على الأرض من سنة ٣٢٩هـ، إلى الوقت الحاضر، لعدد من الشيعة الإمامية وقام بتنشيط جماعة تسمى أنصار الإمام مهدي عليه السلام (شهبازيان، ١٣٩٧ش، ص ١٦). وبالنظر إلى تأثير هذا التيار على مجموعة من المهتمين بالمهدوية واستمرار دعايتهم الواسعة في الفضاء

الافتراضي والحقيقي، ففي هذا المقال سنتناول ما هي الأدلة القرآنية التي يدعيها أحمد إسماعيل البصري وكيف يمكن انتقادها؟

١. السوابق البحثية

وتوجد أعمال كثيرة حول نقد أحمد إسماعيل البصري وادعاءاته، وأغلبها لا تتناول نقد حجج أحمد البصري القرآنية، وفي بعضها لم يناقش إلا موضوع النيابة الخاصة. ويمكن الإشارة إلى كتاب "المهدوية الخاتمة" - تقرير المحاضرات العلمية للسيد ضياء الخباز - في هذا الصدد. وقد تناول الخباز مسألة النيابة الخاصة والرد على شبهات أحمد البصري في رواية علي بن محمد السمرى (خباز، بلا تاريخ، ج ١، ص ١٤٣-٢١٤) وكتاب آخر هو "كتاب نقد أحمد الحسن التعليمي" من تأليف "علي محمدي هوشيار"، وفي هذا الكتاب انتقد وجهة نظر دعوى أحمد البصري بالرجوع إلى توقيع علي بن محمد السمرى (محمدي هوشيار، بلا تاريخ، ص ٣١٥).

وقد تم في جميع الأبحاث المذكورة تناول بعض جوانب الموضوع، وكان جل الجهد في التعريف بالنواب الأربعة وتبيين انحصار النيابة الخاصة بين النواب الأربعة المحددين. إلا أنه لم يتم نشر مقال مفصل عن المستندات القرآنية لهذا الشخص وادعاءاته.

١-١. الأدلة القرآنية لمدعي اليمانية ونقدها

وقد ذهب مدعي اليمانية إلى عدم حصر عدد النواب الخاصين وضرورة استمرار وجود النواب الخاصة على الأرض من سنة ٣٢٩ هـ إلى الوقت الحاضر، استناداً إلى آيتين:

١-١-١. سوء فهم الآية (على فترة من الرسل)

ويحاول أحمد إسماعيل البصري اعتبار موضوع النيابة الخاصة بعد النائب

الرابع، كأمر مستمر ويقدم نفسه على أنه النائب الأخير. ومن أجل إثبات هذا الادعاء يواجه هذا السؤال والإشكال أنه إذا كان هناك نواب خاصون فكيف لا يوجد نص في نصوص القدماء باسمهم ولم يذكر ذلك فقيه أو عالم؟

ورداً على هذه الإشكالات قال إنه لضرورة وجود الحجة على الأرض واكتمال هداية الناس، كان هناك نواب خاصون، لكن لم يعرفهم أحد ولم يكونوا ملزمين بتبليغ ادعائهم ومهمتهم! ولقد استخدم عبارة "الفترة" ويعتقد أن الفترة هي الوقت الذي لا يوجد فيه الرسول الذي يرسل لنشر الرسالة علناً أمام الناس. وبهذا الوصف، في زمن الفترة، قد يكون هناك رسول معين من الله، لكن لعدم وجود قابل، لا يأمره الله بالتبشير (أحمد إسماعيل، ٢٠١٦م، ص ٥٢).

ويشهد لقوله في الآية: "لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ... وَ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" (يس، ٦-١٠) ويكتب:

ويشير الله عز وجل إلى هذا الوقت "الفترة" فيقول:

يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى قَتَرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (المائدة، ١٩).

وكلمة "الفترة" في هذه الآية لا تعني الانقطاع الكامل، بل تعني الضعف والتراخي، وتعني أن الرسل حاضرون أثناء الفترة، ولكن هناك انقطاع وجمود في واجبهم ومهمتهم، وهو ما يتجلى في. - عدم وجوب نشر الرسالة الإلهية (أحمد إسماعيل، ٢٠١٦م، ص ٥٢).

وفي امتداد قوله، ذكر سبب عدم ضرورة إبلاغ الرسالة وإعلان الدعوة من قبل النواب الخاصة "فقدان قابلية الشعب" و"الشفقة عليهم" ويرى أنه بما أن غالبية الناس لم يتبعوا النائب الخاص وعجز المؤمنون عن نصرته، فقد رحم الله

تعالى المؤمنين وأخفى النائب حتى لا يصب غضبه على المؤمنين المتكاسلين! (أحمد إسماعيل، ٢٠١٦م، ص ٥٣).

وخلاصة القول، بحسب إدعاء أحمد إسماعيل، أن مصطلح "الفترة" يعني عدم وجود الحجة علناً ونائب خاص واضحاً، وتدل على ذلك الآيات التي تعبر عن عدم إنذار قريش قبل النبي محمد ﷺ.

١-٢. نقد الاستدلال بآية الفترة

أولاً: في نقد الاتجاهات المنحرفة والأدعاء الباطلة، لا بد من الانتباه إلى أنهم يأخذون من الآيات والأحاديث عقيدة عامة ويقدمون أنفسهم مصداقاً لتلك العقيدة العامة دون أي سبب منطقي.

وفي هذا الصدد يمكن رؤية مثل هذا الأسلوب من أحمد إسماعيل البصري. لأنه أشار إلى "ضرورة وجود الحجة الإلهية في كل عصر" الذي تقبله الشيعة ويريد معنى من الفترة الذي يعبر عن خفاء حجة الله المعصوم. في حين ينبغي أن نسأله من قال أن نواب حضرة المهدي ﷺ هم حجة الله ومعصومون حتى تنطبق عليهم آيات "فترة من الرسل"؟ بعبارة أخرى، الدليل القرآني لأحمد إسماعيل أعم من المدعى ولا علاقة لها بوجود أو عدم وجود نواب خاصة في زمن الغيبة الكبرى، بل هي تتعلق بالرسل الإلهيين.

ثانياً: على افتراض قبول مثل هذه الترجمة والتفسير لآيات الفترة، فما الدليل على أن أحمد إسماعيل البصري هو مصداق ومثال لهذا العنوان؟ ومع أنه ثبت يقيناً أن له كلمات كثيرة مخالفة لأساسيات الدين وبلا مستند قطعي (شهبازيان،

١٣٩٧ش، الكتاب بأكمله؛ آيتي، ١٣٩٤ش، الكتاب بأكمله).

ثالثاً: معنى الفترة، خلافاً لما ذكره أحمد إسماعيل، لا يعني عدم وجود الحجة الداعية واختفائه التام عن الناس، بل في عصر الفترة كان هناك حجة وقد بشر

الناس وحذرهم. وطبعاً غاب عنهم هؤلاء المنذرون والحج الإلهي عندما لم يرغب المخالفون في قبول المنطق الديني وقد قاموا بدعوتهم بالمحافظة على التقية للمؤمنين والمؤمنات، كما قام أهل البيت عليهم السلام بإمامتهم على هذا النحو.

وكلمة "الفترة" مأخوذة من مادة "ف ت ر" وتعني التخفيف والتوقف بعد الشدة والتراخي والضعف في العمل (الفراهمي، ١٤٠٩هـ، ج ٨، ص ١١٥) وفي الاصطلاح يعني التوقف عن إرسال الرسول الإلهي من الله تعالى (راغب الأصفهاني، ١٤١٢هـ، ص ٦٢٢).

والمقصود بعدم وجود الرسل الإلهيين هو أيضاً عدم وجود رسول صاحب الشريعة الجديدة؛ وليس الغياب المطلق للأنبياء المرتبطين بالوحي.

ومن أدلة هذا القول هي قاعدة اللطف واحتجاج متكلمي الإمامية على ضرورة وجود الحجّة الإلهية في كل عصر حتى تتم الحجّة على الناس (الحلي، ١٤١٣هـ، ص ٣٥٣) ووفقاً لهذا الأصل المنطقي فإن عصر الفترة بين عيسى عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وآله لم يكن خالياً من الحج الإلهية، ولكن مصطلح "فترة من الرسل" يعني خلو الأرض من رسول مع شرع جديد (الحسيني الطهراني، ١٣٦٥ش، ص ٦٥٦) وأشار آية الله المرعشي في مستدرک "إحقاق الحق" إلى قول الفضل بن روزبهان أحد علماء أهل السنة في القرن العاشر، الذي قال: "من عهد آدم إلى زمن الخاتم، كان في كل عصر أنبياء." والمراد بزمان الفترة التي كان بين عيسى عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله يعني أنه لم يسمى نبي صاحب الدعوة، لا أنهم ليسوا أنبياء أصلاً، لأن حنظلة بن صفوان، وخالد بن سنان، وجرجيس كلهم أنبياء الذين كانوا بين عيسى عليه السلام و محمد صلى الله عليه وآله (التستري، ١٤٠٩هـ، ج ٢٩، ص ٦٥٢) وهذه القاعدة العقلية تؤكدها الأحاديث التي تعبر عن استحالة خلو الأرض من الحجّة الإلهية (الصدوق، ١٣٩٥ش، ج ١، ص ٢٣٠).

دليل آخر: هناك روايات عديدة تخبر عن وجود الأنبياء الإلهيين ودعوتهم

العلنية في عصر الفترة، ويمكننا أن نرجع على سبيل المثال إلى الروايات التاريخية التي تذكر أنبياء مثل خالد بن سنان (الكليني، ١٤٠٧ هـ، ج ٨، ص ٣٤٢؛ ابن حجر العسقلاني، ١٤١٥ هـ، ج ٢، ص ٣٠٩).

ومن القدماء تحدث الشيخ الصدوق عن «الفترة» أكثر تفصيلاً وبلاستناد إلى قاعدة «ضرورة الحجة الإلهية في الأرض في كل عصر» والأحاديث العديدة والمتواترة، يقول هناك حجة ظاهرة أو غائبة دائماً (الصدوق، ١٣٩٥ ش، ج ٢، ص ٦٥٦). ومع قبوله الروايات الدالة على عصر الفترة، (الصدوق، ١٣٩٥ ش، ج ٢، ص ٦٥٩). اعتبر الفترة من الرسل بمثابة فترة أصحاب الشريعة الجديدة من الأنبياء الإلهيين، ويرى أن المقصود بفترة من الرسل هو غياب نبي صاحب الشريعة الجديدة بين عيسى عليه السلام ومحمد ﷺ، وكان هناك أنبياء فسروا الشرائع السابقة وهدوا الناس حتى زمن محمد ﷺ (الصدوق، ١٣٩٥ ش، ج ٢، ص ٦٥٧).

وقد قدم الشيخ الصدوق بعض هؤلاء المنذرين من عصر الفترة، وذكر أمثال صاحب السيادة خالد بن سنان (الصدوق، ١٣٩٥ ش، ج ٢، ص ٦٥٩) وصاحب السيادة أبي (الصدوق، ١٣٩٥ ش، ج ٢، ص ٦٦٤). وهو واضح في أن هذه الحجج في عصر الفترة ظهرت للناس ولم تقبلها بعض القبائل، لكنهم لم يتوقفوا عن الوعظ وشرح الشريعة للمؤمنين سرا (الصدوق، ١٣٩٥ ش، ج ٢، ص ٦٦٤؛ الكليني، ١٤٠٧ هـ، ج ٨، ص ٣٤٣).

وربما لعدم توثيق كلام أحمد البصري، ارتبك ناظم العقيلي (أبرز خطباء جماعة أحمد البصري) (شهبازيان، ١٣٩٧ ش، ص ٢٠٣). وادعى، على عكس إمامه، أن النواب السريين لا يخفون من كافة الناس بل كانوا ظاهرين للخواص والمتدينين وقد يتم التواصل معهم لاستكمال الأمور الضرورية وما يراه الإمام المهدي عليه السلام مناسباً (العقيلي، ٢٠١٨ م، ص ٣٨).

رابعاً: الآية التي ذكرها أحمد البصري لا علاقة لها بدعواه وهو أن "عدم حضور الحجة المعلنة الظاهرة".

وبمناسبة الرد على شبهات أهل السنة، حلل الشيخ الصدوق الآية: «لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ» (السجدة، ٣) واعتبرها بمعنى عدم إرسال الأنبياء (صاحب الشريعة الجديدة) إلى الناس من قريش والعرب؛ لكن كان هناك أنبياء لم يكونوا أصحاب الشريعة، بل كانوا مبشرين بشريعة الأنبياء الإلهيين السابقين ومكملي الحجج للناس. بمعنى آخر، ليس معنى الآية الكريمة إنكار وجود الحجج الإلهية مطلقاً، بل هي تتحدث فقط عن عدم وجود أنبياء صاحب الشريعة (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج ٢، ص ٦٦٧). ويستشهد بالأدلة على دعواه من القرآن والأخبار التاريخية (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج ٢، ص ٦٦٨).

كما أن بعض المفسرين الآخرين لم يعتبروا كلمة "ما" في الآية الكريمة "نافية" وترجموا الآية على كونها مصدرية (الطوسي، (د.ت)، ج ٨، ص ٤٤٨). وبالتالي أن الآية الكريمة في هذه الحالة ولا يمكن اعتبارها مستنداً لدعوى أحمد البصري، بأي حال من الأحوال لأن معناه كما يلي:

لينذر قوماً أنذروا مثل آبائهم ولكنهم في غفلة.

وقد ثبت هذا المعنى في بعض الأحاديث، وروى أبو بصير عن الإمام الصادق (عليه السلام): عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) ... «لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ قَالَ لِنُنْذِرَ الْقَوْمَ الَّذِينَ أَنْتَ فِيهِمْ كَمَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ وَعَنْ وَعِيدِهِ» (الحويزي، ١٤١٥، ج ٤، ص ٣٧٥).

ويعبر عن هذا التفسير أيضاً عبارة للسيد مرتضى، والظاهر أنه يراها مناسبة للقاعدة وأنّ لها شواهد (علم الهدى، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٣٢٣)؛ ورغم عدم وجود هذا النص في بعض نسخ كتاب "الأمالي" للسيد مرتضى علم الهدى، إلا أن محقق الكتاب السيد محمد أبو الفضل إبراهيم تمسك بالنسخة التي وثق بها، وفي هذه

النسخة ملحق يحتوي على هذه العبارات (مرتضى، مقدمة تحقيق، ج ١، ص ٢٣).
وكذلك تم تفسير آية «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى قَتَرَةٍ مِنْ الرُّسُلِ» (المائدة، ١٩) بنفس الطريقة. والقواعد والروايات التاريخية المذكورة تدل على تفسير مخالف لوجهة نظر أحمد البصري. كما اعتبر العلامة الطباطبائي أن معنى هذه الآية هو فقدان رسول صاحب الشريعة؛ وليس عدم وجود نبي مبشر (الطباطبائي، ١٤١٧هـ، ج ١٦، ص ٢٤٤) ويقول أحد المفسرين المعاصرين:

وفي آيات القرآن عبر الله تعالى عن أن في كل عصر ولكل أمة نذير ومبين للشريعة والتعاليم الدينية، «وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ» (الفاطر، ٢٤) وذلك لأنه لن يكون لأحد من الناس في مختلف العصور عذر في عدم الاهتداء، كان عنده إرادة الهداية فلا يشتبه عليه الأمر، وأن الله تعالى بحكمته ورأفته لا يعذب فردا إلا بالتبليغ وإرشاد الأمر، (ما كنا معذبين) ومن هنا يأتي تفسير تلك الآيات الإلهية التي يبدو أنها تدل على أنه لم يكن هناك نذير قبل النبي محمد ﷺ ومن هنا يأتي تفسير تلك الآيات الإلهية التي يبدو أنها تدل على أنه لم يكن هناك نذير قبل النبي محمد ﷺ «لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ» (قصص، ٤٦) هو أنه لم يكن هناك نذير هو صاحب الشريعة وملزم بتبليغ رسالته للعالم أجمع، ولكن كان هناك دائما نذير يفسر الأدلة الشرعية حسب تعاليم الدين السابق (وهو دين عيسى بدون تحريف في زمن ما قبل النبي محمد ﷺ) (مكارم الشيرازي، ١٤٢٦هـ، ج ٧، ص ٢٩٩؛ ١٣٨٠ش، ج ١٧، ص ١١٠).

١-٣-١. سوء فهم آية (إكمال الدين)

في البداية، استخدم أحمد البصري نفس الأسلوب الذي استخدمه علماء الإمامية في مواجهة أهل السنة في تفسير آية إكمال الدين. وآية إكمال الدين تدل على أن النبي محمد ﷺ عين الإمامة من بعده بأمر إلهي، وصرح على إمامة

عليه السلام. وتم بيان الشرع والدين عن طريق أهل البيت (عليهم السلام). لقد قبل البصري هذا الجزء من الحجّة وأضاف إليها كلمات بلا دليل، لكي يغير نتيجة البحث حسب رأيه. هو يكتب:

لكن الطريقة الثالثة التي نطرحها هي أن لا يخلو الزمان من الحجّة اللهيّة، ولا يصح أن تحتفي الحجّة دون توكيل شخص، ومتى تحتفي دون تنصيب نائب علانية، وفي هذه الحالة ستكون الأمة كلها مقصرة وستحرف عن الحق، ولن يكون هناك أحد لديه القدرة على قبول المنهج الإلهي الصحيح. وفي هذا الوقت بتعيين مبعوث أو نائب يتم إقامة الحجّة، لكن لعدم وجود شخص ذي قابلية، لا يطلب منه إعلام الناس والتواصل معهم... خلاصة الكلام: لا يوجد أسلوب يمكن أن يخلص الساحة الإلهية من التقصير والنقص، ويتوافق أيضاً مع آية إكمال الدين ولا يتعارض معها، إلا الأسلوب الذي اقترحناه. وتلك الطريقة هي أن لا يخلو الزمن من وجود حجة ظاهرة يتصل مع الناس مباشرة، أو إذا كان هناك مانع فهو يتصل مع الناس عن طريق السفراء، أو حجة غائبة لا يتصل بالناس بالمباشرة، على أنه في مثل هذا الوضع، أي في زمن الفترة، لعدم وجود من له القدرة على قبوله، فإن المؤمنين مقصرون في هذا الأمر، وأحوالهم موكولة إلى أمر الله وقراره (أحمد إسماعيل، ٢٠١٦م، صص ٦٥-٦٦).

وتعبيراً عن تفضيل رأيه على رأي علماء الإمامية، ادعى أنه الوحيد الذي وجد سرّ الغيبة، وأن ذلك هو عدم وجود أعوان بين الناس والناس أنفسهم هم سبب الغيبة (أحمد إسماعيل، ٢٠١٦م، ص ٦٣).

بمعنى آخر، يرى أحمد إسماعيل البصري أنه بعد فترة الغيبة الصغرى ووفاة نواب الإمام المهدي الخالصين، هناك أشخاص يعينهم الله تعالى وهم حجة الله ومعصومون؛ ولكن بسبب عدم قبول الناس فإنهم لا يكشفون عن أنفسهم ويكونون مثل حضرة المهدي (عليه السلام) في خفاء وبسرية تامة، ومن جهة أخرى، لا

سبيل أمام الناس إلى تحصيل معرفة دينهم، إذ لا يجب عليهم الرجوع إلى الفقهاء، ولا ينبغي عليهم تقليد فقهاء الشيعة، واجتهاد الفقهاء أيضاً باطل. وفي هذه الفترة، ليس على المجتمع الشيعي إلا أن يدين نفسه ويذمها لأنه بسبب عدم مرافقة ومساعدة الحجة الإلهية، فقد قصروا في تحصيل المعرفة الدينية. وهذا هو معنى الفترة في الغيبة الكبرى. كما يرى أن هذه الفترة ستستمر حتى ظهور المهدي الأول والقائم الممهد الذي هو مصداق مثال له، والآن أحمد إسماعيل هو الحجة الإلهية الواضحة في نهاية الغيبة الكبرى.

نقاش وتحليل

أولاً: لقد تحدث علماء ومتكلمي الإمامية بالتفصيل عن غيبة المهدي عليه السلام وعدم تعارضها مع احتجاج الله على الناس (الطوسي، ١٤١١هـ، ص ٣٢٩؛ أبي صلاح الحلي، ١٤٠٤هـ، صص ٤١٥ و ٤٣٩؛ الصافي الكلبايكاني، ١٣٨٠ش، ج ٢، ص ٢٦١). وقد ذكر في روايات أسباب الغيبة للإمام المهدي عليه السلام منها قلة عون الناس (الكليني، ١٤٠٧هـ، ج ١، ص ٣٤٣؛ العلامة المجلسي، ١٤٠٤هـ، ج ٤، ص ٦١). وفي روايات أخرى يربطون سبب الغيبة الكامل بالحكمة الإلهية ويعتبرونها من الأسرار الإلهية (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج ٢، ص ٤٨٢). أبو سهل النوبختي (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج ١، ص ٩٠)، والشيخ المفيد، (المفيد، ١٤١٣هـ، ص ١٠٧)، والشيخ الطوسي (الطوسي، ١٤١١هـ، ص ٩٢)، والخواجة نصير الدين الطوسي، والعلامة الحلي (الحلي، ١٤١٣هـ، ص ٣٦٣) من علماء الإمامية الذين اعتبروا قلة تحرك المجتمع الديني في نصره ولي الله ومساعدته هو السبب الرئيسي في غيبة الامام المهدي عليه السلام. ومن هذه المواد يتبين أن ادعاء أحمد البصري في فهم سر الغيبة وتفضيله على علماء الشيعة كلام مبالغ فيه، ونوعية فقهاء وعلماء الشيعة منذ عهد السيد الكليني يعتبرون قلة تحرك المجتمع الشيعي وعدم مساعدتهم له كأحد أسباب اختفاء وغيبة الإمام المهدي عليه السلام.

ثانياً: لدى أحمد إسماعيل تناقضات في كلامه وتطور دعواه؛ وأمن في بداية دعوته بانقطاع النيابة الخاصة بعد الغيبة الصغرى واعتبرها امتحاناً إلهياً (أحمد إسماعيل، ٢٠١٠م، ج ١-٢، ص ١٣٣) وبعد قبول انتهاء النيابة الخاصة اعتبر فقهاء الشيعة هم أوصياء دين الناس في فترة الغيبة الكبرى وذكرهم بتعظيم (أحمد إسماعيل، ٢٠١٠م، ج ١-٢، ص ١٠٧) ويؤكد أيضاً أن أهل البيت عليهم السلام أمروا باتباع "رواة الحديث" في الغيبة الكبرى، والمراد بـ «رواة الحديث» عند أهل البيت «فقهاء الشيعة» (أحمد إسماعيل، ٢٠١٠م، ج ١-٢، ص ٤٠).

ثالثاً: يدعي أحمد إسماعيل في كتابه أن من شيوخ الشيعة أمثال الشيخ المفيد والشيخ الطوسي، لم يؤمن أحد بتقليد من الفقيه، ولم يقلد أحد في الأحكام الشرعية أيضاً. وواصل هذا الاتهام ويعتقد أن شيوخاً مثل السيد نعمة الله الجزائري والفيض الكاشاني كانوا أيضاً ضد الاجتهاد والتقليد (أحمد إسماعيل، ٢٠١٠م، ص ٤١). ويصادف أن كلام أحمد إسماعيل هذا مع ما خصصه هؤلاء الشيوخ في كتبهم للتقليد في المسائل الفقهية واعتبروه ضرورياً في فترة الغيبة. والشيخ المفيد بعد أن عبّر عن صعوبة الوصول إلى الإمام المهدي عليه السلام في عصر الغيبة وحاجة الناس إلى معرفة أحكامهم الفقهية، يشير إلى أنه ينبغي عليهم تقليد الفقهاء، فيقول:

فأما الممتحن بجادث يحتاج إلى علم الحكم فيه فقد وجب عليه أن يرجع في ذلك إلى العلماء من شيعة الإمام و ليعلم ذلك من جهتهم (المفيد، ١٤١٣هـ، ج ١، ص ١٤).

واستطرد كلامه ويرى أن حل مشاكل الحياة والشؤون أمر لا بد منه لتساور الفقهاء ويقول:

وكذلك القول في المتنازعين، يجب عليهم رد ما اختلفوا فيه إلى الكتاب والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله من جهة خلفائه الراشدين من

عترته الطاهرين، ويستعينوا في معرفة ذلك بعلماء الشيعة وفقهائهم (المفيد،

١٤١٣هـ، ج١، ص١٥).

كما اعتبر السيد مرتضى في كتاب الذريعة، وفي باب "في صفة المفتي والمستفتي" مسألة تقليد العوام وغير أهل الفقه من أهل الفقه أو الفقهاء قضية اجتماعية (في كلمات القدماء عموماً تم استخدام عبارة "المفتي والمستفتي" بدلاً من "الاجتهاد والتقليد" الحالية لعنوان الفصل) والشيخ الطوسي أحد الآخرين الذين يؤكدون هذا الأمر، وعلى خلاف ما قاله أحمد إسماعيل فإنه يأمر بالتقليد ويقول في جواز الرجوع إلى الفقهاء في أحكام الدين ووجوب التقليد:

و الذي نذهب إليه: أنه يجوز للعامة الذي لا يقدر على البحث و التفتيش تقليد العالم. [وتجدر الإشارة إلى أن مراد الشيخ الطوسي من جواز التقليد هو ضد الحرمة، أي أنه استخدم هذه العبارة دفعا لمن حرم الرجوع إلى المجتهد.] (يدلّ على ذلك: أنّي وجدت عامّة الطائفة من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى زماننا هذا يرجعون إلى علمائها، ويستفتونهم في الأحكام و العبادات، و يفتونهم العلماء فيها، و يسوّغون لهم العمل بما يفتونهم به (الطوسي، ١٤١٧هـ، ج٢، ص ٧٢٠).

ومن الغريب أن أحمد إسماعيل قد اتهم كباراً مثل: "المحدث النوري" و"السيد نعمة الله الجزائري" بمعارضة الاجتهاد والتقليد، بينما كان السيد نعمة الله الجزائري معارضاً واضحاً لبعض آراء الأخباريين بل وردّ شتائم ميرزا محمد الاسترابادي وتكلم في تكريم واحترام الاجتهاد والمجتهدين (الجزائري، ١٤٠٨هـ، ج١، ص ٤٢).

فكيف يمكن أن يكون السيد نعمة الله الجزائري يعتقد بجواز تقليد المجتهد الميت، ولا يعتقد بجواز تقليد المجتهدين والفقهاء الأحياء؟ (الجزائري، ١٤٠٨هـ، ج١، ص ٤٢).

ولذلك تجدر الإشارة إلى أنه حتى الأخباريين مثل الفيض الكاشاني والسيد

نعمة الله الجزائي يرون أنه ضروري وواجب على غير المتخصص في الأمور الدينية ومن ليس لديه خبرة في علوم الحديث ولا يمكن أن يكون له فهم كامل من الأحاديث، أن يتبع فقيهاً له خبرة في علوم الحديث.

واختلافهم مع الأصوليين هو في المصادر وطريقة أخذ الأحاديث وبيان الفتاوى، لذلك تؤكد أنه خلافاً لما قاله أحمد إسماعيل البصري، لا يرى أحد من الفقهاء المذكورين أنه لا يصح للعوام تقليد المتخصصين؛ والفرق إنما هو في طريقة فهم الفقه.

رابعاً: يرى أحمد البصري أن آية إكمال الدين دليل على وجود الحجة الإلهية في كل عصر، ولا بد من وجود حجة إلهية في زمن الغيبة. وهذا القول هو نفسه الذي استخدمه علماء الشيعة على مر الزمان وفي موقف الاحتجاج مع أهل السنة، ولكن أحمد البصري استنتج من هذا القول الصحيح استنتاجاً خاطئاً، وهو أنه لا بد من وجود حجج إلهية معصومة في زمن الغيبة الكبرى ولكن في الخفاء، وآخرها هو نفسه. وهذا الكلام أيضاً ليس له أي أساس علمي وله نتائج باطلة.

وينبغي أن نعلم أن علماء الشيعة يعتقدون اليوم أن الإمام المهدي عليه السلام هو الحجة الإلهية المعصومة، وهو المثال الحقيقي والكامل لـ "مفسر الشريعة" بعد حضرة محمد صلى الله عليه وآله. وهذه الحجة باقية أيضاً في زمن الغيبة، والنواب الخاصة في زمن الغيبة الصغرى والفقهاء الصالحون في زمن الغيبة الكبرى آيات لتمسك بولاية المهدي عليه السلام. والمؤكد أن الشيعة لم يعفوا من اتباع الشريعة في زمن غيبة الكبرى، ورغم وجود فقهاء ومتكلمين من الإمامية، إلا أنه لا توجد مشكلة في معرفة الطريق الصحيح والفقه. وللوقوف على أسباب وجوب تقليد المجتهدين في زمن الغيبة وصحة أقوالهم، راجع: (الصدر، ١٤٢٠هـ، ج ١، ص ١٧) ومن المؤكد أن الشيعة لم يعفوا من اتباع الشريعة في زمن الغيبة الكبرى، ومع وجود فقهاء

ومتكلمي الإمامية، لا مشكلة في معرفة الطريق الصحيح والأحكام الفقهية. وللوقوف على أدلة وجوب تقليد المجتهدين في زمن الغيبة وصحة أقوالهم، راجع: (الصدر، ١٤٢٠هـ، ج ١، ص ١٧).

والأمر الآخر أن أحمد البصري آمن بضرورة وجود الحجج الخفية التي يعينها الإمام المهدي عليه السلام حتى لا يقول أحد كيف أتم الله عز وجل الحجة على الناس بعد ظهور المهدي عليه السلام ويتوقع منهم أن يتبعوا أحكام الشريعة؟

ولا يخفى بطلان هذا القول، وينبغي أن يسأل أحمد البصري: أولاً: إذا كان قصد الله عز وجل إتمام الحجة على الناس، فلماذا كان هؤلاء الحجج في الخفاء ولم يكن عنهم علم حتى عند علماء الشيعة، بل هؤلاء فقهاء الشيعة هم الذين أُرشدوا الناس؟ على أي أساس يريد الله تعالى أن يوبخ الناس؟ وبعبارة أخرى، الحجة هو شخص يمكن الاحتجاج له ولوجوده دليل واضح، وليس شخصاً خفي اسمه ومهمته عن الجميع.

ثانياً: إذا كان مجرد غياب الإمام المهدي عليه السلام هو السبب في ظهور نائب معصوم من جانبه، فلا بد من وجود نائب آخر لهذا النائب الغائب الخفي، وكذلك الأمر بالنسبة لمن بعده إلى النهاية. وهذا مثال على التسلسل الباطل والمستحيل.

ثالثاً: ناظم العقيلي (أبرز دعاة جماعة أحمد البصري) ادعى مخالفاً لإمامه أن: النواب الخاصة لم تكونوا مخفيين عن كل الناس وكانوا مكشوفين للخواص والمتدينين وقد تم التواصل معهم لاستكمال الأمور الضرورية وما يراه الإمام المهدي عليه السلام مناسباً (العقيلي، ٢٠١٨م، ص ٣٨).

استنتاج

النيابة الخاصة هي إحدى التعاليم الأساسية في هندسة المهديوية، والتي اعتبرها

علماء الإمامية خاصة بفترة الغيبة الصغرى. أحمد البصري الذي ادعى وجود أربعة وعشرين وصياً لرسول الله ﷺ، ويعتبر نفسه اليماني الذي يمهّد أساس الظهور، وابن الإمام المهدي عليه السلام ونائبه الخالص الأخير، وقد وصلت إلى مثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها مثل النيابة الخاصة بالإصرار على تغيير عقائد وتعاليم الإمامية الأصلية والفقهاء الجعفري، وسوء فهم آيات القرآن وبعض الروايات الواردة في المصادر المهدوية، واستخدام أساليب التأويل دون دليل في الآيات الإلهية، والجعل والتقطيع والتحريف، ولقد قامت النقاد بفحص وتحليل عدم صحة استشهاده في العديد من الكتب.

وفي إحدى الحجج فسر الفترة في القرآن بأنها تعني خفاء النواب الخاصة في فترة الغيبة، وفي كلام آخر فإنه من خلال استخدامه الخاطئ لآية إكمال الدين في يوم الغدير، ظن أن نفس الحجة تقتضي ضرورة استمرار وجود نائب خاص في الأرض. هذا في حين اعتبر هذا المدعي، بعبارة متناقضة، أن عصر النواب الخاصة قد انتهى. كما أن معنى "الفترة" في القرآن هي غياب نبي صاحب الشريعة، وليس نبي مجهول ومفقود. كما أن آية إكمال الدين مخصصة للإمامة وبحسب التأكيد القطعي الناشئ من التقارير التاريخية والروائية فقد انتهت النيابة الخاصة بانتهاء فترة الغيبة الصغرى.

فهرس المصادر

١. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤١٥هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢. أبي الصلاح الحلبي، تقي بن نجم. (١٤٠٤هـ). تقريب المعارف. قم: الهادي.
٣. آيتي، نصرت الله. (٢٠١٤م). راه و بی راهه (الطريق والطريق المعوج). قم: مؤسسة مهدي موعود الثقافية.
٤. البصري، أحمد إسماعيل. (٢٠١٠م). التية أو الطريق إلى الله (مدينة غير معروفة): منشورات أحمد البصري، العدد ٨.
٥. البصري، أحمد إسماعيل. (٢٠١٠م). العجل (مدينة غير معروفة): منشورات أحمد البصري، العدد ٩٧، الطبعة الثالثة.
٦. البصري، أحمد بن إسماعيل. (٢٠١٠م). مع عبد الصالح (المدينة غير معروفة)، دار أنصار أحمد إسماعيل البصري.
٧. البصري، أحمد بن إسماعيل. (٢٠١٦م). عقيدة الإسلام (المدينة غير معروفة). منشورات أنصار أحمد إسماعيل البصري.
٨. الجزائري، نعمة الله. (١٤٠٨هـ) كشف الأسرار في شرح الاستبصار. قم: دار الكتاب.
٩. حسيني الطهراني، سيد هاشم. (١٣٦٥ش). توضيح المراد (الطبعة الثالثة). طهران: منشورات مفيد.
١٠. الحلي، الحسن بن يوسف. (١٤١٣هـ). كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (الطبعة الرابعة). قم: منشورات اسلامية.

۱۱. راغب الأصفهاني، حسين بن محمد. (۱۴۱۲هـ). مفردات القرآن. بيروت- دمشق: دار القلم، دار الشامية.
۱۲. الشوشتری، القاضي نور الله. (۱۴۰۹هـ). إحقاق الحق و إزهاق الباطل. قم: مكتبة آية الله العظمى المرعشي رحمته الله.
۱۳. شهبازيان، محمد. (۲۰۱۷م). ره افسانه (طريق الأسطورة). قم: المركز التخصصي لمهدوية. قم: الطبعة السابعة عشرة (طبعة جديدة).
۱۴. صافي كلبايكاني، لطف الله. (۱۳۸۰ش). منتخب الأثر. قم: منشورات آية الله صافي كلبايكاني رحمته الله.
۱۵. الصدر، سيد محمد. (۱۴۲۰هـ). ما وراء الفقه. بيروت: دار الأضواء.
۱۶. الصدر، سيد محمد. (۱۴۲۱هـ). تاريخ الغيبة الصغرى. بيروت: دار الأضواء.
۱۷. الصدوق، محمد بن علي. (۲۰۱۵م) كمال الدين وتمام النعمة (الطبعة الثانية). طهران: الإسلامية.
۱۸. الطباطبائي، السيد محمد حسين. (۱۴۱۷هـ). الميزان (الطبعة الخامسة). قم: مكتبة النشر الاسلامي.
۱۹. الطوسي، محمد بن الحسن. (۱۴۱۱هـ). الغيبة. قم: دار المعارف الإسلامية.
۲۰. الطوسي، محمد بن الحسن. (۱۴۱۷هـ). العدة في أصول الفقه. قم: منشورات غير معروفة.
۲۱. الطوسي، محمد بن الحسن. ((د.ت)). التبيان. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
۲۲. العقيلي، ناظم. (۲۰۱۸م). مناظره‌ای در موضوع پایان یافتن سفارت (مناظرة حول مسألة انتهاء السفارة). مجموعة نشر أنصار أحمد البصري للمترجمين (المدينة غير معروفة).
۲۳. علم الهدى، السيد مرتضى علي بن الحسين. (۱۳۶۷ش). الذريعة إلى أصول الشريعة. طهران: جامعة طهران.

٢٤. علم الهدى، السيد مرتضى علي بن الحسين. (١٩٩٨م) الأمالي. القاهرة: دار الفكر العربي.
٢٥. الفراهيدي، خليل بن أحمد. (١٤٠٩هـ). العين (الطبعة الثانية). قم: دار الهجرة.
٢٦. الكليني، محمد بن يعقوب. (١٤٠٧هـ). الكافي (الطبعة الرابعة). طهران: دار الكتب الإسلامية.
٢٧. المامقاني، عبد الله. (١٤٣١هـ). تنقيح المقال. قم: نشر آل البيت عليه السلام.
٢٨. المجلسي، محمد باقر. (١٤٠٤هـ). مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (الطبعة الثانية). طهران: دار الكتب الإسلامية.
٢٩. المفيد، محمد بن النعمان. (١٤١٣هـ). الارشاد في معرفه حجج الله علي العباد. قم: مؤتمر الشيخ المفيد.
٣٠. المفيد، محمد بن النعمان. (١٤١٣هـ). الفصول العشرة في الغيبة. قم: دار المفيد.
٣١. المفيد، محمد بن النعمان. (١٤١٣هـ). رسائل الغيبة. قم: مؤتمر الشيخ المفيد.
٣٢. مكارم الشيرازي، ناصر. (١٣٨٠ش). تفسير نمونه (التفسير الأمثل). طهران: دار الكتب الإسلامية.
٣٣. مكارم الشيرازي، ناصر. (١٤٢٦هـ). نفحات القرآن. قم: مدرسة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام.